Copyright © King Saud University

وعبد ذكر والشاباط الذي احدثه في هذه الدار والآخر في الطريق
ساردة حارة عبد الى جنبه رحمه الله الا بذكر الحقوق وعند عمار هل اذا كان
منقبا الى الدار والمرتفع والمطيح ردحلان في دعوى الدار بذكر الحقوق
والمرافق اولم يذكر وفي دعوى المنزل لا بد حار ولم يذكر الحقوق والمرافق
ط ادعى ارضا على بيوت بها خمسة وسهد الشهود بالارض ولم يسموا
للشرب فانه يقضي له بالارض والحصة في الشرب بشرط ويدخل البناء
والغراس بالدار ط ودخول البناء والاشجار في الغصب بالارض والدار
اختلاف المشايخ واذا ادعى نصف دار هل له ان يدعي بعد ذكر كلها
فيه اختلاف المشايخ باب الغصب العامل ط
عاب المدعا عليه او مات بعد اقامة البينة قبل القضاء لا يقضي حتى
يحضر الغاصب او ماسه او وارث الميت ط وكذا بعد ما اقام البينة
عليه وغاب يقضي على وكيله ط ولو كان المدعا عليه اقر بما ادعى
عليه ثم غاب يقضي عليه بما اقر به لو حول الى حبسه ومحمد واظهر
الرواية عن ابي يوسف انه يقضي عليه بما ظهر البينة واقراره حال
حبسه في اشتهار المدعا عليه بعد البينة العادلة مدة معتبرة
وغاب ومضت تلك المدة فان ظهر تغيبه قبل ان يقضي حال غيبته
وسئله عن المحنك قال اسكن بارضه فاشتراها التغلبي للقضاء
عليه اختيار ش ط اقام البينة على الوكيل وغاب وحضر موكله
او على العكس او اقام البينة على المودع فغاب وحضر وارثه
او اقامت على وارث وغاب وحضر اجنبي هذه الصور يقضي على
الذي حضر بكل البينة ما لم يحضر الغائب ويصير الحاضر خصما
عنه في المدعا بعد الدعوى قبل القضاء فتح عرف باع المدعا عليه
المدعي بعد اقامة البينة العادلة قبل القضاء بعد الدار قبل القضاء في
ع ملك ذكر الحدود كذا ذكر ابو بكر والبردوي في الجامع ط وفي
دعوى الجامع انه لا يصح وفرق بين الشاهد والشاهدين عن
امام المدعى عليه انها داره وقال تسئلها قبل التعرض لاسقط دعواه

ليس وان كان لا تشترى الا بثمن قليل شيئا حتى فان احد القاضي
ثقة بحاجة المحبوس خلاه لكن يحضر الخصم ولم يمنع لزومه في الرواية
الظاهرة فان غاب وظهر اعسار احدهما كفيلا وخلاه اطلقه ابو
يوسف في رواية ابن سماعة وفي ادب القاضي فان غاب وحضر لا فلا
ما قام المحبوس البينة على افلاسه وسأل القاضي عنه فوجده معسرا
خلاه بكفيل والا لا ط حضر الخصم ولم يحضر اي ان ادام نفقة هل
يشترط حضوره قال ط لا يشترط حضوره ط واذا اقام البينة
على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين كذا في خانية
او وكيله القاضي يطلقه لحضرته وان لم يكن حاضرا لا يطلقه لكفيل
سئل الحداد المحبوس كفيلا هل تخلي القاضي سبيله قال لا
بدون الكفيل صح عن ابي بكر بن حامد اقام المحبوس بينة على افلاسه
ورب الدين بينة على انه موسر ولم يبينوا مقدار ما كان قبل شيئا
كان للقاضي منها اسات دوام الحبس عليه قال ولو عينوا مقدارا ما
كان لم يمكن قبولها لانها قامت للجبوس وهو منكر والبينة متى
قامت للمنكر لا تقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك مقبولا كذا في ما اذا
اقام بينة على ان للمسمى نصيبا في الدار المبيعة فانها لا تقبل ط
وسرخ الجامع الصغير للمحبوس اقام المحبوس بينة باعساره والدائر
بينة على انه موسر لم يقبل القاضي بينة الدائر وان لم يبينوا مقدار ماله
حتى يخلي الحبس ما يصير مقتضيا به
ورد حار في القضاء والسهاك والدعوى وعين ذكر فتح عرف ادعى على
رجل ضيعة واقام بينة فقرر والدار لا حق له فيها هل لها ان يحلفها القاضي
ان المدعي يم ادعى لحقه ان اوقاعها في ونذرتها لمدرسي يشهد منه
ان كان غائبا فالوارث قائم مقامه ط اقر بالارض وغيره ذكر حاوي
والسنابل بخلاف دعوى الدار بدون الكرم وفي دعوى المنزل لا بد حار
بذكر الحقوق وبشه ط ذكر في الكنيف الشارع بد حار في دعوى الدار
في دعوى البئر لا بد حار بذكر الحقوق

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)